فوق الطاولة

فراس القاضي

الحَوَل الرقمي

لعل المثل القائل (فوق الموتة عصة قبر) لا ينطبق على شيء كما ينطبق على قصة الرواتب في سورية، خاصة بعد تبني مشروعي التحول الرقمي والدفع الإلكتروني، إذ لا يكفيك هماً أن كل الراتب لا يكفي لتجهيز طالب تعليم أساسي واحد للمدرسة، ولا يكفي لشراء أسوأ أنواع الجواكيت لفصل الشتاء الذي صار على الأبواب، ولا لصنع أي نوع من أنواع المؤونة، بل عليك أن تذوق الأمرين حتى تتسلمه.

صدقاً وبلا مبالغة، أول الشهر صار مبعث قلق عند الناس، وخاصة المتقاعدين، ويشكل أخص المسنون الذين تراهم يفترشون الأرض بجانب الصرافات لعدم مقدرتهم على الوقوف في الدور لساعة أو ساعتين أحياناً، وكذلك الأمر بالنسبة للمتقاعدين الذين يتلقون رواتبهم من البريد، إذ تراهم بالمئات داخل الصالة وخارجها وعلى الأدراج والأرض وفي كل مكان يستطيعون الجلوس فيه.

الأمر ورغم مأساويته بكل المقاييس، لا يخلو من بعض التراجيكوميدي، فمن المضحك والمبكي في آن معاً أننا كسوريين لم نتكحل عيوننا ولو مرة واحدة برؤية كل الصرافات تعمل في مكان ما! أبداً، فالناس دوماً متجمهرون حول صراف أو اثنين والبقية خارج الخدمة!

وفي البريد، يؤدي أيضاً إلى ازدحام شديد إجراء غريب، فالمتقاعدون الذين تصرف رواتبهم بعد ٢٠ الشهر، أمامهم فرصة لمدة عشرة أيام فقط لاستلامها، أي حتى نهاية الشهر، وإن بدأ الشهر الجديد، فإن الرواتب تُعاد للتأمينات، وعلى المتقاعد الانتظار حتى ٢٠ الشهر القادم فيتقاضى الراتبين معاً؛ أي لا يستطيع المتقاعد التمهل في تسلم الراتب حتى يخف الازدحام، وعليه الوقوف في الطابور لساعات! شخصياً لم أفهم الغاية من هذا الإجراء، لكننا دوماً نلجأ في النهاية إلى مقولة أسعد خرشوف في مسلسل (ضيعة ضايعة): (إي شو نحنا أفهم من الحكومة؟).

مدير عام العقاري صرح لـ«الوطن» منذ فترة بأن مشكلة مصرفه تكمن في قلة عمال تغذية الصرافات، إذ يلزم المصرف ٤٠ عاملاً، ولا يوجد سوى سبعة! وهنا لن نسأل المصرف وإدارته، بل سنسأل أين وزارة المالية التي تجمع من المؤسسات والشركات والمحال وكل الناس آلاف مليارات الليرات سنوياً؟ أين هذه الوزارة؟ وكيف عجزت عن تأمين عدد كاف من الموظفين؟ وأين وزارة التنمية الإدارية التي حصرت كل أمور التوظيف في يدها وتتحدث ليلاً نهاراً عن إصلاحها الإداري الذي لم نرَ منه شيئاً حتى الآن غير الاجتماعات بمعدل ألف اجتماع (بالتنكة)؟ ألم ينتبه أحد من الوزارة إلى الازدحام والعذاب الذي يتعرض له الناس؟ أم لأن السادة الوزراء وموظفيهم المقربين تصل رواتبهم إلى المكاتب، فليذهب الناس وربهم فيقاتلون؟!

منذ فترة قريبة، أكد وزير المالية خلال لقاء مع الإعلام الرسمي أن القرارات الاقتصادية التي يتم اتخاذها تخضع لدراسة مفصلة وتحصل على موافقة جهات متعددة قبل صدورها، وأن حديث الشارع موضع اهتمام دائم للحكومة، إن كان كذلك، أفلا تستحق هذه المشكلة اهتماماً حكومياً يصدر عنه حلول تحفظ كرامات الناس؟

قبل الحرب، كان هناك شركات يتم التعاقد معها لتغذية الصرافات في المناطق البعيدة وفي المحافظات أيضاً، ثم تم فك العقود معها في بدايات الأزمة، ربما حينها كان الدافع الأمني مبرراً لفك هذه العقود خشية من السطو على الأموال أو التجهيزات أو المركبات، لكن الآن ما الذي يمنع من التعاقد مرة أخرى معها لتغذية صرافات الأرياف على الأقل؟ هذا الأمر إن تم فإنه سيؤدي إلى جملة من النتائج الإيجابية على الجميع، حيث سيخف الازدحام في مراكز المدن، وسيستطيع الموظف – وخاصة المتقاعد – استلام راتبه من منطقة سكنه أو على الأقل من منطقة قريبة منها، لأن الصرافات غير منتشرة في كل المناطق، وتمنع العقوبات الدولة من استيراد العدد الكافي منها، وسيوفر المواطن أجرة المواصلات من الريف إلى مركز المدينة، هذا غير تخفيض نسبة اهتلاك الصرافات في الإدارات والفروع الكبيرة.

البعض يقول إن تأخير تسليم الرواتب وعدم إصلاح أو تغذية الصرافات مقصود، والغاية تشغيل الأموال، لكننا لا نتبنى مثل هذا الكلام ليس فقط لأننا لا نملك دليلاً، بل لأنه مجاف للمنطق. وربما من الصعوبة بمكان أن نطلب من الحكومة إعادة نظام القبض لكل موظف من دائرته، وترك الصرافات للمتقاعدين فقط، لارتباط ذلك بتغيير برامج أو نمط عمل وحسابات أخرى، لكن بالتأكيد ليس صعباً أبداً الوصول إلى حلول لمثل هذا الموضوع الذي يعتبر بسيطاً جداً مقارنة بمشاكل أخرى أكبر تم حلها عبر إجراءات جديدة، لكن هذا الكلام يفترض أن في مثل ظروفنا هناك من يفكر دوماً بوضع الخطة البديلة لكل شيء، أو ما يدعى Plan B، هذا إن كان هناك أساساً Plan A.

تشكيل لجان للتحقق من خسائر حريق الشيخ بدر

مدير الحراج لـ«الوطن»: منطقة الحريق وعرة وتمت الاستعانة بالمروحيات الحربية لإطفائه

هناء غانم

أكد مدير الحراج في وزارة الزراعة، علي ثابت لـ«الوطن» أنه تمت السيطرة وإخماد الحرائق التي شبت في غابات كاف الحمام ومحيط قلعة الكهف بين الشيخ بدر والقدموس في محافظة طرطوس بمشاركة فرق الإطفاء والصهاريج وإطفائيات من مديريات الزراعة بطرطوس وحماة واللاذقية، كما شاركت إطفائيات من الخدمات الفنية وفوج الإطفاء في المحافظة وفرق راجلة نظراً لأن المنطقة عبارة عن وادي وسفح جبل أي صعبة الوصول، ولأن الحريق استمر لساعات طويلة كان هناك مشاركة للمروحيات الحربية التي تدخلت لإطفاء الحريق جراء وعورة الأرض وسرعة الاشتعال، مبيناً أن الأراضي كانت مزروعة بأشجار الزيتون ومساحات صغيرة من الحمضيات وأشجار متنوعة من دغيلات السنديان والأعشاب.

وأشار ثابت إلى أن الخسائر الزراعية كانت أكثر من الحراجية منها أشجار زيتون وعقارات حراجية وكان هناك تخوف من امتداد الحرائق إلى محمية قلعة الكهف لأن الخسائر عندها ستكون كبيرة جداً حيث جرى تطويقها وحمايتها من امتداد النيران وقامت فرق الإطفاء بكل الأعمال الممكنة للسيطرة على الحريق، لكن النار أتت على كامل جبل القط، موضحاً أنه نظراً لاتساع مساحة الحريق وصعوبة المنطقة تمت الاستعانة بالمروحيات لإخماد النيران في سفح جبل جويدي، كما تم العمل على فصل المناطق السكنية عن البؤر المشتعلة.

وأضاف: إنه تم تشكيل لجان لحصر الخسائر والأضرار والمساحات والتحقق من الأضرار، مبيناً أن السبب الرئيسي للحريق هو / التحريق الزراعي/ وخاصة أننا في بداية موسم قطاف الزيتون وهذه مشكلة سنوية، علماً أن هناك حملات توعية لكن الأخطاء تتكرر، وحول إمكانية التعويض قال: الأمر سابق لأوانه ونحن بانتظار قرار اللجنة.

من جهته أكد مدير زراعة طرطوس المهندس علي يونس أن مساحة حريق الشيخ بدر الذي تم إخماده صباح أمس تقدر بنحو ٣٠٠ دونم منها نحو ٢٢٥ دونماً زراعياً مزروعاً بأشجار الزيتون ومساحات صغيرة من الحمضيات وأشجار متنوعة أخرى، ونحو ٧٥ دونماً حراجياً فيها أشجار متنوعة من دغيلات السنديان والأعشاب، لافتاً إلى أنه تمت حماية محمية قلعة الكهف ولم تصلها النيران، وتم تشكيل لجان للتحقق من الأضرار والخسائر جراء حريق الشيخ بدر.

> الأراضي المحروقة زراعية فيها زيتون وحمضيات وتم فصل المناطق السكنية عن الحريق

مدير «الاستثمار»: شركات أجنبية ترغب بإنشاء مصنع لأجهزة الإضاءة وآخر للسيرومات وثالث لتوليد الطاقة الشمسية

جلنار العلي

استقبل مدير عام هيئة الاستثمار السورية مدين دياب يوم أمس، وفداً من الشركات الأجنبية الذين أبدوا رغبتهم بإقامة مشاريع استثمارية في شتى القطاعات، ولاسيما قطاع صناعة التجهيزات والمستلزمات الطبية، والطاقات المتجددة وذلك على هامش معرض إعادة الإعمار، كما قدم شرحاً عن الحوافز والمزايا والتسهيلات التي يمنحها قانون الاستثمار رقم ١٨ لعام ٢٠٢١ للمشاريع الاستثمارية، ودور الهيئة في تشجيع الاستثمار ودعمه في كل المراحل خطوة بخطوة، مرحباً بإقامة مثل هذه الاستثمارات الحيوية.

وبحسب دياب، أشاد المستثمرون بالبيئة التشريعية للاستثمار في سورية، من جهة أنها كانت الدافع الأول لتشجيعهم على إقامة المشاريع الاستثمارية، واصفين القانون ١٨ لعام ٢٠٢١ وتعديلاته بالقانون ٢ لعام ٢٠٢٣ بالقوانين العصرية والمحفزة للاستثمار الجيد.

وفي التفاصيل، بيّن دياب لـ«الوطن» أن هذا الوفد هو شركة أجنبية تعنى بمجال الطاقة المتجددة، جرى معهم بحث إقامة مشروع محطة توليد كهرباء بالطاقة الشمسية، بطاقة إنتاجية تبلغ ١٠ ميغا واط تقريباً بشكل مبدئي، ومن الممكن أن تصل إلى ١٠٠ ميغا واط، إضافة إلى إقامة مشروعين أساسيين وهامين بمجال تصنيع الأدوات الطبية ولاسيما تلك التي لا تصنّع في سورية كالإبر والسيرومات وغير ذلك من الأجهزة الطبية غير المتوفرة محلياً، ومشروع ثالث لتصنيع أجهزة إضاءة تعتمد على الطاقة الشمسية، على اعتبار أن سورية تستثمر مثل هذه الأجهزة، لذا فإن هذه المباحثات تعد محاولة للاستفادة من الموارد المحلية، وتأتي هذه الخطوة ضمن برنامج إحلال بدائل المستوردات لدعم الاقتصاد الوطني، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق على إقامة مشروعي التجهيزات الطبية وأجهزة الإنارة في المدينة الصناعية بعدرا، وذلك بناء على طلب من الشركة.

وأشار دياب إلى أن الوفد اطلع على مزايا قانون الاستثمار والحوافز الإجرائية والضريبية والمالية وكل ما يتعلق بالرسوم الجمركية، مؤكداً أنه كان راضياً عن هذه الحوافز والمزايا.

وفي سياق متصل، لفت مدير الهيئة إلى أن معرض إعادة الإعمار ضم لقاءات عديدة مع مستثمرين أجانب، تطرقت أغلبها إلى مجال إعادة الإعمار، ولاسيما بعد أن تم إدراج قطاع التطوير والاستثمار العقاري تحت مظلة قانون الاستثمار الجديد خلال العام الحالي، حيث أقبل الكثير من المستثمرين خلال المعرض للاستفسار عن التعليمات التنفيذية وآلية إحداث المنطقة الاستثمارية في المستقبل وإجراءاتها والتسهيلات المقدمة لهذه الشركات، بينما اتجه بعض المستثمرين إلى مجال الصناعات التحويلية التي تعتمد على المواد المحلية، وأبدوا رغبة لإقامة معامل بالمدن والمناطق الصناعية وفق التوجه الحكومي مؤخراً.

التحاليل الطبية.. أسعارها مؤلمة جداً!

أصحاب مخابر لـ«الوطن»: ارتفاع الأسعار مرتبط بصعوبة تأمين مواد فحص العينات المخبرية

مدير المخابر لـ«الوطن»: الأسعار محددة من وزارة الصحة ويحق للمواطن طلب لائحة الأسعار من أي مخبر

نوار هيفا

تزداد الشكاوى حول أسعار التحاليل الطبية التي وصل بعضها لأسعار خيالية إذا ما تم قياسها بمستوى الأجور والرواتب وخاصة للعاملين في القطاع العام، يضاف إلى ما سبق الاختلاف في الأسعار بين مخبر وآخر، وهو ما تم رصده خلال جولة لـ«الوطن» على بعض المخابر دون ذكر أسمائها تماشياً مع رغبة أصحابها، لكن وسطياً تتراوح تكاليف تحاليل الدم بين (١٠ – ١٢) ألف ليرة، وتحاليل الغدة بين (٤٠ – ٥٠) ألفاً، على حين تتجاوز تكلفة التحاليل الهرمونية الـ٦٠ ألف ليرة والفيتامينات تصل لحدود الـ٢٠٠ ألف، مع ارتفاع كبير لتحليل فيتامين (د) وهو التحليل الشائع اليوم، ووفق أحد المخابر تتراوح تكلفته بين (٩٦ – ١٣٠) ألفاً حسب اسم المخبر، وهو ما بات متعارف عليه، فمعظم المخابر تتقاضى أجورها المرتفعة من الاسم فقط.

بينما تختص مخابر معينة بتحليل الخزعات أو التشريح المرضي حيث تبدأ تكلفة التحليل الواحد فيه بين (٢٠٠ – ٢٥٠) ألف ليرة، وتحاليل الدم الخاصة بالكشف عن تماشي المريض مع علاج الجرعات السرطانية بين (٨٠ – ٩٠) ألفاً.

بعض المخابر ربطت ارتفاع أسعار التحاليل بصعوبة تأمين المواد اللازمة لفحص العينات المخبرية، وارتفاع ثمنها يوماً بعد يوم، إضافة لضعف الكوادر المخبرية، إضافة إلى الخسارة التي تقع على عاتق المخابر مع ضخامة عدد قاصديها، إضافة إلى عدم وجود نسب تغطية التأمين الصحي ضمنها، وهو ما يبرر عدم تغطية الكلف التأمينية لمعظم التحاليل الطبية.

عدد من المواطنين أكدوا أن اعتمادهم على المخابر الخاصة هو بسبب تأخر بعض نتائج التحاليل في المشافي الحكومية بسبب الطلب من المريض اللجوء إلى مخبر معين دون غيره تحت مبرر أن هناك دقة بتحاليله، مشيرين إلى وجود فرق بالأسعار بين مخبر وآخر دون أي مبرر.

مدير مخبر الصحة العامة بوزارة الصحة الدكتور مهند خليل بين أن تسعيرة التحاليل الطبية في جميع المخابر سواء الخاصة منها والعامة تم تعديلها بالشهر السابع من العام الحالي ٢٠٢٣ بموجب القرار TS8، وعليه تم تحديد الوحدة المخبرية للمخابر العامة بـ١٥٠٠ ليرة، والخاصة بـ٢٥٠٠ ليرة.

وأكد خليل أن تحديد أسعار الوحدات المخبرية تم من وزارة الصحة وبناء على دراسة شاملة لتتناسب مع الأسعار الموجودة وتكون نوعاً ما منطقية، مشيراً إلى أن الوزارة كلفت لجنة رقابية لمراقبة الأسعار وضبط المخالفات سواء في المخابر الخاصة أو العامة أو المشافي.

وعن وجود نشرة أو ملصق تعريفي لأسعار التحاليل الطبية أوضح أن مجمل التحاليل الطبية تتجاوز ١٥٠٠ تحليل، بالتالي يمكن أن يكون هناك صعوبة بوجود ملصق كامل فيها، لكن يحق لأي مواطن طلبها من المخبر سواء المخابر التابعة لهيئات المشافي أو المخابر الخاصة أو العامة والاطلاع على الأسعار المحددة من وزارة الصحة وفي حال أي مخالفة من أي جهة يحق له تقديم شكوى لوزارة الصحة وعلى الفور تتوجه اللجنة الرقابية التابعة للوزارة لمعالجة موضوع المخالفة، إضافة لكون هذه اللجان تقوم بجولات ميدانية في كل المحافظات على جميع المخابر لضمان عدم تجاوز الأسعار المحددة وفق نشرة الوزارة.. جدير بالذكر أن وزارة الصحة سبق أن أصدرت قراراً برفع تحليل ما قبل الزواج إلى ٢٠٠ ألف ليرة، بعدما كان سابقاً بحدود ١٠٠ ألف ليرة.

> مواطنون لـ«الوطن»: التأمين لا يغطي كامل التحاليل وهناك فرق كبير بالأسعار بين مخبر وآخر

مباحثات بين فلاحي سورية والأردن

إبراهيم لـ«الوطن» طالبنا بإزالة التعقيدات التي تواجه دخول الحمضيات السورية إلى الأردن

رامز محفوظ

قال رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم في تصريح خاص لـ«الوطن»: إن وفداً من الاتحاد زار اتحاد المزارعين الأردنيين ونقابة عمال الزراعة والري في الأردن وهي نقابة مستقلة وكانت زيارات مهمة، لافتاً إلى أنه تم الاتفاق خلال الزيارة على تبادل الخبرات بين الجانبين الأردني والسوري وخصوصاً في مجال التعاونيات الإنتاجية.

ولفت إبراهيم إلى أنه من المقرر أن تكون هناك زيارة قريبة من وفد من الأردن إلى سورية للاطلاع على واقع العمل، مشيراً إلى أنه تم توقيع اتفاقية رباعية سابقاً في مصر بين سورية والعراق والأردن وخلال زيارة قريبة لوفد من مصر ووفد من الأردن لم يتم تحديد توقيتها بدقة لغاية تاريخه لكنها ربما تكون في الشهر القادم، سيتم العمل على تفعيل هذه الاتفاقية، كما ستتم دعوة وفد من العراق للحضور من أجل أن يكون هناك اجتماع رباعي الهدف منه تعزيز التعاون بين جميع الأطراف وتحسين التبادل التجاري.

وأوضح أنه تم خلال اللقاء مع رئيس اتحاد المزارعين الأردنيين طرح موضوع تسويق الحمضيات السورية عبر الحدود السورية الأردنية، حيث طالب الوفد السوري بإزالة كل التعقيدات التي تواجه عمليات دخول الحمضيات السورية إلى الأردن والعمل على حل هذه المشكلة من خلال التواصل مع الحكومة الأردنية وقدم رئيس اتحاد المزارعين وعداً بالتعاون مع الحكومة الأردنية لحلها من أجل انسيابية وسهولة النقل بالسيارات المحملة بالحمضيات وكل أنواع الخضر والفواكه الأخرى إلى الأردن وخصوصاً أن الأردن يعتبر من البلدان المستهلكة للحمضيات السورية.

وعن تبادل المنتجات الزراعية بين سورية الأردن بين إبراهيم أن سورية تستورد من الأردن التمور فقط في حين أن الأردن تستورد من سورية كل المنتجات الزراعية السورية وهي بحاجة لها، موضحاً بأن السوق الأردنية من الأسواق المستهلكة بشكل كبير للمنتجات السورية.

وكان رئيس الاتحاد العام للفلاحين أحمد صالح إبراهيم والوفد البرلماني السوري المرافق له قد زاروا مؤخراً رئيس اتحاد المزارعين الأردنيين عودة الرواشدة في مقر الاتحاد في الأردن وبحث المجتمعون مجموعة من القضايا التي تهم الفلاحين في كلا البلدين.

وأكد رئيس الاتحاد العام للفلاحين خلال اللقاء أهمية التعاون المشترك وتبادل الخبرات بين الاتحادات الفلاحية في الوطن العربي وخاصة مع الفلاحين في الأردن الشقيق.

وأشار إبراهيم إلى أن العلاقات بين الاتحاد العام للفلاحين في سورية واتحاد المزارعين في الأردن هي علاقات قديمة يسعى خلالها الطرفان إلى تقديم كل أنواع التسهيلات للفلاحين وتبادل الخبرات وتمتين أواصر التعاون والمحبة بين المنظمتين، داعياً اتحاد المزارعين في الأردن إلى زيارة سورية لتوطيد العلاقات ودراسة إمكانية توقيع اتفاقيات تخدم الفلاحين في كلا البلدين.

بدوره أكد رئيس اتحاد المزارعين الأردني عودة الرواشدة أنه سيسعى باستمرار لتوطيد العلاقات مع كل الاتحادات الفلاحية في الوطن العربي وخاصة اتحاد الفلاحين في سورية، معتبراً أن هذه الزيارة بادرة خير لتوطيد علاقات التعاون والتبادل المشترك على مستوى الخبرات وتبادل المنتجات الزراعية بما يخدم الفلاحين في البلدين الشقيقين.

وقدم الرواشدة شرحاً مفصلاً عن هيكلية اتحاد المزارعين الأردني وعمله وما يقدمه من خدمات للمزارعين في الأردن.

حضر اللقاء عن الجانب الأردني مدير اتحاد المزارعين في الأردن محمد العوران ورئيس نقابة عمال الزراعة والمياه والصناعات الغذائية الدكتورة بشرى السلمان.